



الوزارة الفلسطينية للتعليم والتعليم العالي

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

الوزارة الفلسطينية للتعليم والتعليم العالي

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

السيد الرئيس،

بالنابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، واسمحوا لي أن أدل

بالملاحظات التالية بالصفة الوطنية.

نحن نمر اليوم في فترة حساسة ومعقدة في إطار العلاقات الدولية والأممية،
نشهد فيها جنوحاً كبيراً نحو تعزيز وحماية المصالح والأولويات الوطنية، نتيجة
تناول التحديات الكبريكة أمن وامن دولة، تسامع الثقة بقدرتة الالهية

التحليل الكمي للمركبات العضوية في الدم والبول باستخدام الكروماتوغرافيا الغازية

المبادئ السياسية والتشغيلية التي وضعتها الأمم المتحدة لحماية النساء والأطفال الذين تربطهم صلات بتلك الجماعات وإعادتهم إلى الوطن وتقديمهم إلى المحاكمة وتأهيلهم وإعادة إدماجهم. وطالما أننا هنا في معرض الحديث عن سيادة القانون على

بموجب جهود الأمم المتحدة وجهودنا في وضع حد لظاهرة "المقاتلين الإرهابيين"

الأجانب وأفراد عائلاتهم":

• أنتم تعلمون أن هؤلاء الإرهابيين الأجانب أتوا إلى سورية والعراق من 101 دولة، وذلك حسب تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الصادر في

ثانياً. فيما يتعلق بما ورد في الفقرة (75) من تقرير الأمين العام بخصوص ما يسمى "IIIM"، فإننا نتحفظ من حيث المبدأ على ما ورد فيها، ونكرر رفضنا وأسفنا

واسمحوا لي هنا أن أعيد التأكيد على مجموعة من الحقائق السياسية والمبادئ القانونية التي تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، والتي تثبت بلا جدل أن ما يسمى "IIIM" هي جهاز غير شرعي:

• إن قرار الجمعية العامة غير التوافقي 248/71 الذي أنشأ ما يسمى "IIIM"، شكّل خرقاً للمادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على ما يلي: "عندما

الشرعي جرى دون التشاور أو التنسيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية،
البلد المعني، ودون الحصول على موافقتها.

- إن حكومة الجمهورية العربية السورية، من حقها ومن واجبها شأنها شأن كل دولة
عضو، أن ترفض أن يتم تجميع ما يسمى "أدلة" خارج حدودها الوطنية عبر
حملات مثل ما تُسمى "IIM"، ما من شأنه الحد الأدنى من الضمانات

• إن الوضع السياسي، في الجمهورية العربية السورية يمر الآن في مرحلة حساسة

ودقيقة، وقد نجحت الحكومة السورية، بالتنسيق الوثيق مع الأصدقاء في روسيا وإيران، وبالتعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام السيد غير بيدرسون، في التوصل إلى إنجاز تشكيل اللجنة الدستورية التي أعلن عنها معالي الأمين العام للأمم المتحدة، وفي الاتفاق على مرجعيات وأسس عملها بملكية وقيادة سورية بعداً عن أي تدخل خارجي، وازمخزحات أبة عملية سياسية في سورية ستقوم

ختاماً، نهيب بالدول الأعضاء أن تنأى بنفسها عن هذه الآلية غير القانونية

وأن تمتنع عن إقامة أي صلاة أو تعامل مع هؤلاء وأن تتصدوا لمحاولات تمهيلها عبر